



المستشار الكويتي

استشارات في التنظيم والادارة

www.kuwaiticonsultant.com

مقترحات و اضافات على

برنامج عمل الحكومة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٢

دراسة تحليلية

أعتقد أن المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية قد قام بمجهود واداء واضح خلال السنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بأعداد وتقديم برنامج عمل الحكومة ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٣/٢٠١٢ لمجلس الأمة وقد اشاد النواب بهذا البرنامج واعتبروه بداية تعاون حكومي .
ومن خلال قرائتي للبرنامج بعد أن تم نشرة بالصحف المحلية (وهذه ميزة تعاون الحكومة مع وسائل الاعلام و شفافيتها في نشر وتوضيح ادائها ومشاريعها وبرامج عملها لتكون في متناول الشعب الكويتي وممثليهم) فقد لفت اهتمامي جانب سياسات التنمية البشرية ومشاريعها المقترحة في برنامج عمل الحكومة وهنا رأيت من واجبي ومن خلال خبرتي بهذا المجال أن ابدى ملاحظاتي على هذه المشاريع كالتالي :

١. مشروع دراسة التوافق بين جانبي العرض والطلب وتخطيط القوى العاملة بالدولة وسياسات التوظيف.

- لاحظت بأن الجهات المشاركة المناط بها هذا المشروع كلها حكومية ولا يوجد جهة غير حكومية مشاركة وخاصة هنالك جانب مهم ومن اهداف المشروع وهو تحليل سوق العمل بالقطاعات الغير حكومية ومتطلبات سوق العمل في القطاع الخاص وعلية اقترح مشاركة غرفة تجارة وصناعة الكويت لكونها جهة تمثل القطاع الخاص ولها دور في الكثير من الدراسات والاستشارات المتعلقة بالتنمية البشرية وشاركت وتشارك في عضوية الكثير من اللجان التي شكلتها الحكومة .

- لاحظت بأن المتطلبات التنفيذية تم ذكر خبرات استشارية عالمية في مجال سوق العمل وتخطيط القوى العاملة في حين تم الاغفال بأن الكويت لديها خبرات استشارية وكفاءات وطنية في مجال الموارد البشرية وتنميتها ومن هو اقدر على معرفة سوق العمل الكويتي وربطها بمخرجات التعليم ،اعتقد الجواب واضح .

٢. مشروع تشجيع الكويتيين للعمل في القطاع الخاص أو لحسابهم الخاص .

- تتحمل خزانة الدولة ٢٥% من اجمالي مرتبات العاملين الكويتيين الجدد في القطاع الخاص والعاملين لحسابهم الخاص اقتراح ممتاز ويساعد القطاع الخاص بتخفيف الحمل من رواتب الكويتيين العاملين لديهم ويشجعهم على تعيين المزيد ولكن الذي اعرفه بأن الكويتي الذي لديه مشروعة أو عملة الخاص مما يعني ليس هنالك من يدفع له راتب ويعتمد على مجهودة والايراد الشهري من تقديم خدمة أو منتج أو سلعة يقوم ببيعها ولذلك اقترح بتقدير مرتب شهري يدفع له من الحكومة غير دعم العمالة لفترة سنتين وبعدها تساعدة الحكومة في الاستفادة من الخدمة أو المنتج أو السلعة التي يقدمها عن طريق دعمها أو تسويقها أو شرائها .
- تقوم الحكومة بأعفاء القطاع الخاص من دفع اشتراكات الكويتيين العاملين لديهم وكذلك الكويتيين العاملين لحسابهم الخاص بالتأمينات الاجتماعية وبالتالي لايستقطع من راتبهم لمدة سنتين وهذا اقتراح ممتاز ويخفف العبء على القطاع الخاص والكويتيين العاملين لديهم ويشجعهم لمزيد من التعيين ولكن ماذا عن الكويتيين العاملين لحسابهم الخاص ورواتبهم من ايراد عملهم وعلية اقترح اعفائهم من تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية لفترة خمس سنوات وتحسب لهم هذه الفترة خدمة مسجلة بالتأمينات وبعدها يقوم بسداد اشتراكاته .

٣. مشروع اصلاح بعض الجوانب التشريعية والقانونية لسوق العمل .

- تطرق المشروع لقانون العمل في القطاع الاهلي رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ وقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية وغيرها من قوانين حالية ومقترحة واحب أن اضيف على هذه القوانين والتشريعات الاتي :
- مشروع بقانون أو مرسوم بأستقلالية برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ويكون تحت مسمى هيئة اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة وتتميز بتنظيمها الاداري والمالي والتنفيذي المستقل عن ديوان الخدمة المدنية وتتشكل من رئيس الهيئة بدرجة وزير ويتبعه نواب الرئيس بدرجة وكيل مساعد ويتبع مباشرة رئيس الوزراء ويتشكل مجلس ادارة للهيئة اعضاء من ديوان الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة المالية ووزارة التجارة والعمل وغرفة تجارة وصناعة الكويت ومستشارين. وميرر هذا المقترح هو أن برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة يتعامل مع القطاعات الغير حكومية بشكل مباشر بشأن تشجيع وتعيين الكويتيين

- تعديل واصافة على قانون رقم ١٩ لعام ٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة الوطنية بما يتناسب والتطورات الاخيرة وخاصة بعد الازمة المالية وتسريحات الكويتيين والتعيينات الوهمية وتعديل النسب وتشجيع القطاعات الغير حكومية بمزيد من الدعم وتغطية جوانب القصور ومنها وحسب افادة بعض الشركات في القطاع الخاص بأن الحكومة تتشدد على الشركات الوطنية بأستيفائها نسبة العمالة الكويتية ولاتشترط على الشركات الغير كويتية التي تتقدم لمشاريع ومناقصات الحكومة .
- هنا أكد على الاستفادة واشراك الخبرات الاستشارية والكفاءات الوطنية للمشاركة في هذه المشروعات وعدم الاعتماد على خبرات استشارية اجنبية .

٤ . مشروع التوظيف المركزي بالجهات الحكومية .

- اقترح تعديل واصافة على قانون الخدمة المدنية حتى يكون حازم وغير منافس للعمل في القطاع الخاص ومنها ساعات وايام العمل - الاجازات المرضية - الاجازات الطارئة - تطبيق نظام تقييم الوظائف على جداول الرواتب وتطبيق منح العلاوة السنوية بناء على تقييم الاداء السنوي وليس كما هو معمول به حالياً واعتقد هنالك بعض جهات حكومية ذات الميزانيات المستقلة تطبق تقييم الوظائف وعلاوة الاداء السنوية وساعات عمل تزيد عن الوزارات وهذه التعديلات تطبق على الوزارات والهيئات الحكومية الملحقة ومبرر ذلك هو عند قيامي بأبحاث ودراسات ميدانية ومكتبية عن تشجيع ودعم الكويتيين للعمل في القطاع الخاص وجدت معظم الشركات تفيد بأن تردد وعدم توجه الكويتيين للعمل لديهم هو منافسة القطاع الحكومي لهم في الرواتب والبدلات والمزايا وساعات وايام العمل والاجازات وغيرها .

- هنا أكد على الاستفادة واشراك الخبرات الاستشارية والكفاءات الوطنية للمشاركة في هذه المشروعات وعدم الاعتماد على خبرات استشارية اجنبية .

٥. مشروع توفير مزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص .

- لاحظت بأن الجهات المشاركة المناط بها هذا المشروع كلها حكومية ولايوجد جهة غير حكومية مشاركة وخاصة هنالك جانب مهم ومن اهداف المشروع وهو اصلاح الخلل في تركيبة قوة العمل في الكويت لصالح العمالة الوطنية بتوفير المزيد من الفرص الوظيفية بالقطاع الخاص ورفع القدرات المهنية للعمالة الوطنية للمنافسة في القطاع الخاص وتوسيع مجالات العمل للعمالة الوطنية خارج القطاع الحكومي وتوفير (١٤٠٠٠) فرصة عمل سنوياً للعمل في القطاع الخاص وعلية اقترح مشاركة غرفة تجارة وصناعة الكويت لكونها جهة تمثل القطاع الخاص ولها دور في الكثير من الدراسات والاستشارات المتعلقة بالتنمية البشرية وشاركت وتشارك في عضوية الكثير من اللجان التي شكلتها الحكومة .

- هنا أكد على الاستفادة واشراك الخبرات الاستشارية والكفاءات الوطنية للمشاركة في هذه المشروعات وعدم الاعتماد على خبرات استشارية اجنبية .

واخيراً هنالك الكثير من المشاريع المدرجة في برنامج عمل الحكومة وتهدف الى التنمية والتطوير في الكويت التي مر عليها زمن توقفت فيها المشاريع التنموية ونأمل من الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة أن تقر ويبدء تنفيذها حسب جدول التوقيت التفصيلي لهذه المشاريع الذي سيقدم للمجلس وتكون هنالك متابعة ورقابة وكذلك نتمنى على الحكومة الاعتماد على الشركات الكويتية والكفاءات الوطنية في المشاركة وتنفيذ هذه المشاريع وتوفير فرص عمل للشباب الكويتي .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com